



الدورة الخامسة عشرة

لاهاي، ١٦-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

**موجز غير رسمي من الرئيس عن "العلاقة بين أفريقيا
والمحكمة الجنائية الدولية"****أولاً - مقدمة**

- ١- اقترح رئيس جمعية الدول الأطراف ("الجمعية")، السيد صديقي كابا (السنغال)، تخصيص جزء من الدورة الخامسة عشرة للجمعية لإتاحة فرصة للدخول في حوار بناء حول العلاقة بين أفريقيا والمحكمة الجنائية الدولية. وأكد الرئيس كابا أن الجمعية هي المحفل المناسب لمواجهة التحديات في هذه العلاقة والسعي إلى إيجاد حلول ديناميكية.
- ٢- ووافق مكتب جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية مبادرة الرئيس واتفق على عقد اجتماع مفتوح للمكتب في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.
- ٣- وعقد الاجتماع المفتوح العضوية، الذي أداره الرئيس كابا، من الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٩/٣٠ يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وقدم العضوان في الفريق سعادة السيد ج. توني أيدو، سفير غانا لدى هولندا، والسيد نجونجو موي، الخبير في العدالة الانتقالية والعضو في منظمة الكينيين من أجل السلام مع الحقيقة والعدالة، كلمات تمهيدية، في حين قدم السيد أديوالي إيباندي من مفوضية الاتحاد الأفريقي بعض وجهات النظر بالنيابة عن اللجنة الوزارية المفتوحة العضوية المعنية بالمحكمة الجنائية الدولية للاتحاد الأفريقي.
- ٤- وعلاوة على ذلك، ألفت ٤٠ دولة من الدول الأطراف من جميع المجموعات الإقليمية واثنان من أعضاء المجتمع المدني كلمات أثناء الاجتماع.

ثانياً - المناقشة

- ٥- أكدت المناقشة أهمية الدول الأطراف الأفريقية لنجاح المحكمة الجنائية الدولية. وشددت على التزام الدول الأطراف والمجتمع الدولي ككل بمكافحة الإفلات من العقاب. وعلى الرغم من اعتراف بعض الدول الأطراف بأن الانسحاب من المعاهدات قرار سيادي للدولة، أعربت هذه الدول عن قلقها العميق إزاء انسحاب بوروندي وغامبيا وجنوب أفريقيا وللرسالة التي قد ينقلها هذا الإجراء. وأعرب عدد من الدول عن أمله في أن تعيد الدول الثلاث النظر في قرارها.

- ٦- وأبرزت دول كثيرة أهمية هذه المناقشة لفهم شواغل الدول الأطراف الأفريقية بوجه أفضل ورحبت بالفرصة التي تتيحها مبادرة الرئيس للجمعية للقيام بتبادل مفتوح للآراء. وأشارت بعض الدول إلى أنه لا ينبغي أن يتوقف العمل رغم صعوبته. وهكذا، ينبغي للطبيعة التعاونية للجهود، مثل الفريق العامل التابع للمكتب والمعني بتنفيذ المادة ٩٧ من نظام روما الأساسي، أن تستمر.
- ٧- ومن ناحية أخرى، رأت بعض الدول الأطراف أن هذا الوضع يتيح الفرصة للمحكمة لمواصلة جهودها الرامية إلى تحسين شفافية أنشطتها وشجعت مثل هذه المبادرات. في الوقت نفسه، شددت على أن أي تقدم بشأن هذه المسألة يتوقف على المشاركة النشطة لجميع الدول الأطراف.
- ٨- ووجد اتفاق واسع النطاق على أن الجمعية هي أفضل مكان لمناقشة الشواغل التي أعربت عنها بعض الدول الأطراف والقيام بأعمال هامة لتشجيع وتعزيز عالمية نظام روما الأساسي. وتم التشديد على أن السلام والعدالة يكمل كل منهما الآخر.
- ٩- ووجد ارتياح كبير لبدء عملية مفتوحة للحوار من أجل معالجة شواغل الدول الأفريقية. واتفق على أن هذا الحوار ينبغي أن يستمر وأن يتطور، مع التركيز أيضا على التدابير العملية الممكنة لمستقبل النظام المنصوص عليه في نظام روما الأساسي والمحكمة الجنائية الدولية.